

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Al Borsa
<b>DATE:</b>	13-July-2015
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	120,000
<b>TITLE :</b>	The Annual Output for 8 Refinery Laboratories in Egypt Is 33 million tons
<b>PAGE:</b>	09
<b>ARTICLE TYPE:</b>	General Industry News
<b>REPORTER:</b>	Staff Report

### 33 مليون طن سنوياً طاقة العمل في 8 معامل تكرير مصرية

وتعد شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول «ميدور» هو المعمل الوحيد في مصر، الذي يضاهي معامل التكرير العالمية الحديثة، وهو من نوعية التحويل العميق الذي يحقق أرباحاً كبيرة، والوحيد الذي يطالب الدولة بشراء الخام بالسعر العالمي على أن يقوم ببيع إنتاجه بذات الأساس العالمي.

وكشفت الاستراتيجية، أن معمل «ميدور» يشهد حالياً نوعاً من الخضوع الحكومي الذي أثر كثيراً على اقتصادياته، بعدم قيام هيئة البترول بسداد قيمة مشترياتها من المنتجات البترولية وإجبار الشركة على الاعتماد على خامات محلية لا تتوافق مع التركيبة التشغيلية للوحدات التصنيعية ذات الدرجات التعقيد العالمية.

أما فيما يخص شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية «أموك» وهي شركة لإنتاج الزيوت الأساسية والشموع البترولية، وشركة «انريك» المتخصصة في إنتاج بنزين السيارات، فهما شركتان تعملان بقانون الاستثمار الداخلي، ولديهما ميزة كبرى وهي الارتباط بشركة الإسكندرية للبترول، التي تقوم بتوفير المواد الخام دون أدنى عناء وبأسعار بها بعض التميز، وبالتالي تحقيق أرباح كبيرة مقابل خسائر لشركة الدولة.

تبلغ طاقة التكرير بالمعامل المصرية 33 مليون طن سنوياً، وذلك من خلال 8 معامل، وبلغت كميات الخام المقررة في هذه المعامل 26.6 مليون طن، بكفاءة تشغيلية 80% من طاقة المعامل، وتم توفير هذه الخامات من حصة مصر من الخام وجزء مشتري من حصة الشريك الأجنبي، وجزء من الخام المستورد بالسوق.

وأشارت استراتيجية الطاقة، إلى أن 4 معامل تكرير وهي «النصر للبترول، والقاهرة، وطنطا، وأسيوط»، تحقق خسائر تصل إلى ما يوازي 5 إلى 7 دولارات للبرميل الواحد، وذلك ما تم حساب الخام المكرر به وفقاً للأسعار العالمية، ثم قيمت المنتجات الناتجة من التكرير بالأسعار العالمية، ويرجع ذلك إلى أن تلك النوعيات من معامل التكرير لا تحقق ربحية لإنتاجها المازوت بكميات كبيرة في ظل انخفاض أسعاره بالمقارنة بالزيت الخام.

وتعاني شركة السويس لتصنيع البترول، والعامرية والإسكندرية، من التقادم، وتدرج تحت ما يسمى «المعامل التحويلية» التي تكثُر بها التوقفات لإجراء الصيانات، وتعاني من تعاضل الفاقد وتحتاج إلى إعادة التحديث بالكامل من حيث البنية الأساسية، فجميع مرافقها انتهى عمرها الافتراضي منذ فترة كبيرة.